فـــارزة

▪ حسين رشيد

موازنة وخصّخصة وقروض

موازنة ٢٠١٨ لن تختلف عن سابقتها من عام ٢٠١٤ صعوداً والتي ارتبطت بشروط صندوق النقد الدولي وقروضه التي ستُثخن جراح العراق، فيما تبحث الكتل البرلمانية عن كيفية تقليل الضرر بالجمهور الانتخابي الذي سيكون في مفترق الطرق، فضلاً عن مصالحها الخاصة والخفية وفق انتهاج (الخصّخصة) التي تسعى للوصول الى اكثر من قطاع خدمي مرتبط بمعيشة المواطن اليومية واستملاك أجزاء كبيرة من القطاع العام بالمال السياسي الفاسد المبيّض بأرباح مزاد العملة اليومي.

فشلت الحكومات المتعاقبة في ادارة السياسة المالية والنقدية للبلاد رغم أنّ الظروف بعد عام ٢٠٠٣ كانت مهيئة بشكل جيد نحو انطلاق تنمية اقتصادية، فالجميع يعلم أن فترة مابعد سقوط النظام كان على العراق (١٠٠) مليار دولار ديون تم خصم ٨٠٪ منها وفق تعهدات نادي باريس، وتوقفت الفوائد وتمت اعادة جدولة الديون، وهذه خطوة ايجابية تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط والموازنات الانفجارية والتي لم تستغل إلا بالفساد وهدر المال العام وضياع قرابة (٦٠٠) مليار دولار ووصول ديون العراق إلى ١٢٠ مليار دولار.

التخصيصات في موازنة ٢٠١٨ لاتختلف كثيراً عن السنين الماضية، إذ تم إهمال قطاعات مهمة مثل التعليم والصحة والثقافة، فضلاً عن استثناء النقابات والاتحادات المهنية والإبداعية التي يفترض أن يكون لها تخصيصات في الموازنة، علماً أنها لاتملك شيئاً مما تمتلكه الأوقاف الدينية والواردات الوفيرة التي تهطل عليها من تلك الأملاك المتنوعة، لتأتي الموازنة وتخصّص لكل وقف مبلغاً كبيراً يمكن به بناء عدد من المدارس والمستشفيات التي تقدّم خدمات للمواطنين أفضل من أن تذهب الى جهات متنفذة في هذه الأوقاف التي يجب أن لاتبقى على هذا الحال، فالظروف مواتية أن تكون في وزارة أو هيئة مع هيئة الحج والعمرة التي يفترض أن ترفد الموازنة العامّة للبلاد، لا أن يُخصّص لها مبلغٌ يمكن به سدّ نفقات قطاع آخر.

القروض البنكية والدولية ستستمر عام ٢٠١٨ مع فوائد القروض السابقة التي لم تستثمر في أي قطاع انتاجي كي ترد بشكل سريع أو على الأقل تسدّ فوائدها التي لم يعلن عن نسبها الحقيقية مثلما لم يعلن عن كمية التصدير النفطي وكم يدفع العراق للشركات النفطية عن كل برميل يتم استخراجه.

موازنة ٢٠١٨ جاءت بإيرادات اجمالية ٩١ ترليوناً ٧٧ نفطية ١٤ أخرى، وبنفقات ١٠٤ ترليونات يعني عجز ١٣ ترليونا، ٧٩ ترليوناً نفقات جارية، ٢٤ ترليوناً استثمارية، كل ذلك وفق تصدير ٤ ملايين برميل بمعدل ٤٦ دولاراً للبرميل، تخويل وزارة المالية إصدار حوالات أو سندات خزينة لتغطية مستحقات الشركات النفطية على أن تزيد على ١٢ مليار دولار.

أخطر ما في الموازنة، إنها بوركت من البنك الدولي حسبما جاء في بيان البنك المركزي الذي عقد اكثر من اجتماع مع بعثة البنك أواخر الشهر الماضي في عمان بحضور ممثلين عن وزارة التخطيط والمالية والنفط ومستشار رئيس الوزراء ورئيس ديوان الرقابة المالية لمراجعة اتفاق الاستعداد الائتماني مع العراق، والبالغة مدّته ٣٦ شهراً والبالغة قيمته ٥,٣٤ مليار دولار . إضافة إلى الاعتماد على القطاع الخاص المتهالك.

رغم أنها تتجه صوب (الخصّخصة) تخصيص أكثر من (٧) ترليونات دينار للكهرباء.

القروض البنكية والدولية ستستمر عام 2018 مع فوائد القروض السابقة التي لم تستثمر في أي قطاع انتاجي كي ترد بشكل سريع أو على الأقل تسدّ فوائدها

ريبورتاج

□ محرر الصفحة

التجاوزات تُرهق المواطنين وتغتالُ الشــوارع والأرصفة

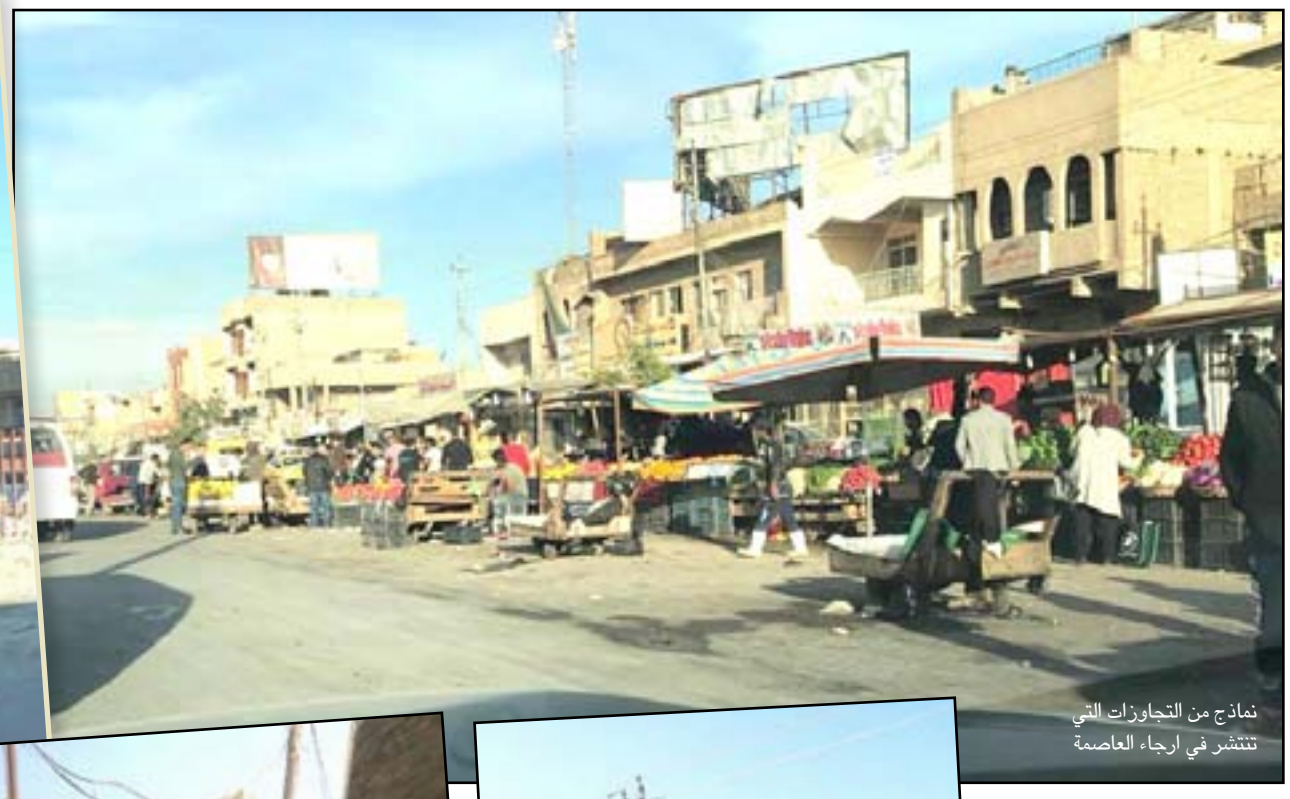

نماذج من التجاوزات التي تنتشر في ارجاء العاصمة

رفع التجاوزات في الأحياء والمناطق السكنية

يكاد لايخلو شارع رئيس أو فرعي أو زقاق في أيّ محلة بغدادية من تجاوز، إن كان بالنزول الى الشارع وعرقلة حركة السير أو بضم الرصيف الى الدور كما يحدث في العديد من مناطق العاصمة بغداد، الذي حوّل الشوارع الى أزقة ضيّقة بعد اغتيال الرصيف. كما يكاد لايخلو أيّ سوق من تلك التجاوزات من قبل الباعة الجوّالين والذين لم يكتفوا بالتجاوز، بل تركوا مخلفات المنتجات التي يبيعونها والتي تكون في الغالب خضروات وفواكه وأسماك وحاجيات منزلية أخرى.

يفنّد البعض من المتجاوزين على الرصيف في الأحياء والأزقة السكنية تجاوزات الساسة والمسؤولين وغلقهم للشوارع العامّة أو وضع كرفانات حماياتهم وسط الشارع وحجز مساحة واسعة منه، كما يشير قسم آخر منهم الى استيلاء عدد من المسؤولين والأحزاب على الأملاك العامة دون أن تقوم الجهات البلدية برفع تجاوزاتهم او استعادة تلك الأملاك التي تعد ملك الشعب.

فيما يذهب آخر أبعد من ذلك، حين يبحث عن مصوّغ لتجاوزه وهو يشير الى تجاوزات المواكب الحسينية ودور العبادة من مساجد وجوامع قطعت الطرق ووضعت الصبّات والحواجز وضمّ الرصيف للمنزل، إن كان عبر تحويله كراجاً للسيارات أو مخزناً، والشيء المحزن بالأمر، أنّ الكثير من المسؤولين هم من يقومون بذلك، ما يدفع المواطنين الى التجاوز أيضاً.

وبالرغم من الحملات التي تقوم بها الأجهزة البلدية لرفع تلك التجاوزات، لكنه سرعان ماتعود بعد رحيل الكوادر التي تترك هي الأخرى الأمر دون متابعة، ربما يمكن تفهّم تجاوز اصحاب البسطيات والعربات الجوّالة لقلّة فرص العمل وانتشار البطالة في أوساط الشباب وبشكل خاص الخريجين الذين وجد الكثير منهم ضالته بالعمل في هذه البسطيات بعيداً عن مجال تخصّصه ودراسته الجامعية. لكن كيف بالتجاوزات في الاحياء والمحلات السكنية عصب الحياة لشريحة الموظفين ومنهم المعلمون الذين جزعوا من الاستفزاز والاستهانة، حين سمحت الحكومة لبعض الاشخاص بأنّ يتحكموا بقوت عوائلهم دون متابعة أو رقابة.. ننبّه الحكومة الى ضرورة متابعة هذا الملف، فثمّة تهديدات من الكوادر التعليمية بتظاهرة كبيرة.

الكونكريتية بالطرقات العامّة، فيما قام العديد من اصحاب المواكب الحسينية التي تُنصب ايام عاشوراء تحويلها بعد انتهاء المناسبة إلى محال لبيع مختلف البضائع دون الأخذ بالحسبان الغاية التي تمّ نصب الموكب لأجلها وغايات الثورة الحسينية.

وفق ذلك وغيره الكثير من التجاوزات لم تعد لهيبة الدولة وسيطرتها على املاكها شيء يذكر أمام سيل التجاوزات والخروق القانونية عليها لأسباب عدة، منها غياب السياسة الإسكانية الستراتيجية الصحيحة، اذ كان بسبب الفساد الإداري والمالي أو بسبب التقاسم والمحاصصة أو بسبب البطالة وتوقف المعامل والمصانع ما حوّل أغلب المناطق الشعبية الى أسواق لعرض وبيع مختلف الحاجيات المنزلية.

مشاهدة

كتبنا أكثر من مرة عن موضوع (جوينات) شوارع العاصمة بغداد، بخاصة السريعة منها التي تربط جهات بغداد الأربع، وكنا ننتظر أن تأخذ الجهات المسؤولة الاجراءات بشأن ذلك وتعالج هذه الجوينات بشكل سريع تلافياً للزحام اليومي الذي تسببها، خاصة في أوقات الذروة الصباحية والمسائية، ما يعني تأخر الكثير عن الوصول بالوقت المحدد. الصورة المرفقة تبيّن حال (الجوينات) في الجسر الواصل بين الشعلة والبياع الخط السريع قرب الأسواق المركزية، والذي يتسبّب يومياً بزحام وضرر بالسيارات وبخاصة الإطارات. نرجو الانتباه لذلك.

رواتب المعلمين ياحكومة !!

قبل أيام شدّد رئيس الوزراء حيدر العبادي على دور التعليم والمعلم، اثناء كلمة ألقاها خلال افتتاح اعمال المجلس المركزي لاتحاد المعلمين العرب الذي تقيمه نقابة المعلمين العراقيين ببغداد. مبيناً: أنّ دور المعلم في المجتمع يمثل قدوة للآخرين لرسم مستقبل افضل لشعوبنا. لكن السيد العبادي لم يبرر تأخر رواتب المعلمين لمدة ١٠ أيام وربما ١٥ يوماً كل شهر. مثلما لم يحث وزارة التربية على متابعة هذا الموضوع، ولماذا هذا التأخر الذي يتكرر كل شهر. دون الأخذ بنظر الاعتبار الحالة المعيشية لعوائل المعلمين والتزاماتهم المالية، خاصة ايجار المنزل، فكما نعلم، أنّ الكثير من المعلمين لايملكون دوراً سكنية.

لكن الذي يبدو أنّ هناك من يدفع بالمعلمين نحو اللجوء إلى قطاع التعليم الأهلي الذي يقدّم بعض الاغراءات مستغلاً التلكؤ الحاصل وبشكل خاص تأخر الراتب الشهري الذي يُعد بمثابة

هوون

مناشدة

إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي...

إني الطالبة مروة خالد عبد العظيم، كلية الصيدلة جامعة ذي قار المرحلة الثالثة، حاصلة على معدل ٩٦,٣٪ في المرحلة الإعدادية، أناشد معاليكم إمكانية مساعدتي وشمولي بعطفكم الأبوي، وقبول نقلي أو استضافتي في كلية الصيدلة الجامعة المستنصرية، كوني من محافظة بغداد ولا استطيع الإستمرار بالتنقل بين المحافظتين بسبب ظرفي الخاص جداً، وهو انفصال والديّ وليس لدي معيل، ولا يوجد من يتكفل بتنقلي ولي الرغبة الشديدة بإكمال مشواري الدراسي بعد قطع شوط في الدراسة.

ولكم الأمر مع التقدير

همسة

ترقيم السيارات

منذ أربعة عشر عاماً، ومديرية المرور العامّة لم تقض على موضوع أرقام السيارات التي يبدو أنها تحولت الى قضية مستعصية فتحت باب الفساد والربح لبعض الكوادر في مديرية المرور العامّة، فضلاً عن المضاربة في سوق الأرقام الذي وصل سعره الى قرابة المليونين دينار. فهل يعقل أن تعجز وزارة عن انشاء مصنع وطني لصناعة الأرقام وتزويد مديرية المرور بالأعداد المطلوبة أو التفاهم والتعاون مع الشركة العامة للسيارات، إن كانت المصنّعة أو المستوردة عن منح الأرقام لتلك السيارات؟!، كذلك الحال مع القطاع الخاص الذي يستورد السيارات التي يفترض أن تكون حديثة أو يتم حجز الرقم لها سلفاً كي تتم عملية الترقيم بشكل سلس يُسهم في التخفيف عن كاهل المواطن العراقي الذي يعيش في فلك الأزمات اليومية..

الأمر الآخر، متى يتم الانتهاء من ظاهرة أخرى تتعلق بأرقام السيارات، فثمة سيارات تحمل أرقاماً تعرف بـ(الألمانية) واسم آخر يعود بنا الى زمن النظام السابق، وثالث (منفيست) وبينهم سيارات دون أوراق ثبوتية أصولية (سنوية/ معاملة إدخال كمركي) وغير ذلك، مانتج عن ذلك فوضى وإشكالات عديدة بين المواطنين إن كان البائع أو المشتري. والمؤسف هنا، أنّ لا أحد يلجأ الى القانون، بل الى العنف والعشائر، ما يعني ضياع حقوق الكثير من الناس الذين لايؤمنون بالعنف والانتماء العشائري.

ردود وإجابات

إلى / جريدة المدى الغراء
م / إجابة

تحية طيبة ..

نشرت جريدتكم بعددها ٤٠٢٦ في ٢٠١٧/٩/٢٥ موضوعاً بعنوان (الأطيان ترافق ماء الشرب إلى صنابير البيوت) نود بيان ما يأتي:

١- إن امانة بغداد تحرص على انتاج الماء الصالح للشرب وضمن المواصفات المعتمدة من خلال مشاريعها ومجمعاتها المنتشرة في عموم العاصمة بغداد، إذ تقوم مختبراتها بإجراء أدقّ الفحوصات الكيمياوية والبكتريولوجية للتأكد من سلامة الماء المجهّز للمواطن وصلاحيته للشرب.

٢- يتم إجراء فحص الماء المجهّز في الشبكات بشكل دوري وبالتعاون مع وزارة الصحة وفي جانبي الكرخ والرصافة، للوقوف على السلبيات التي قد تظهر في هذه الشبكات وإيجاد الحلول السريعة لها.

٣- يتم إعادة الفحوص في موقع الفشل إن وجدت، والتأكد من صلاحية الماء وذلك من خلال التعاون مع أقسام دائرة ماء بغداد وأقسام الماء في الدوائر البلدية.

٤- إن أكثر اسباب التلوث يعود إلى كثرة التجاوزات على شبكات وأنابيب الماء الصافي.

مع التقدير

حكيم عبد الزهرة حسن
مدير عام العلاقات والإعلام

تستقبل المدى شكاواكم لصفحة شؤون الناس على العنوان الالكتروني:
(Email: info@almadapaper.net)
وكذلك على العنوان البريدي "جريدة المدى" بغداد - شارع السعدون - خلف محطة تعبئة وقود السعدون

صيد الكاميرا

بيوت التجاوز والعشوائيات تنعم بكل تفاصيل الحياة الحديثة ؟؟!!